

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم، أمّا بعدُ:
فأذكرُ لفضيلتكم ما أستحي مواجعتكم به؛ ولكن كما تعلمون أنّ الأمر دينٌ، ولا تجوزُ الجاملة فيه؛ فقد بؤّأكم الله تعالى مكانةً عظيمةً، وكلّفكم أمرًا جلالًا؛ ألا وهو: قيادةُ جماعةِ أنصارِ السُّنةِ المحمّديّةِ الّتي أسّسها أئمّةُ السُّنةِ في زمانهم، وكانت وقتَ إنشائها هي معقلُ السُّلفيّةِ في البلاد، و مآرزُ السُّنةِ بين الجماعاتِ.
وبدون الدُّخولِ في تفاصيلٍ كثيرةٍ أريدُ أن أبينَ موقفكم من بعضِ الأمور الّتي جعلتني أنقبضُ منذُ أن اقتربتُ من فضيلتكم كعضوٍ بمجلسِ الإدارةِ الّذي ترأّستموه:

1- موقفكم من الدكتور محمد يسري الّذي أدخلتموه الجمعيةَ كعضوٍ بمجلسِ علماء الجماعة، وقيامكم بتلمييعه وذكر اسمه بمناسبةٍ وبدون مناسبةٍ، وكثرةُ الثناء عليه وتوزيع كتبه - وفيها ما فيها من مخالفاتٍ لمنهج أهل السُّنة -؛ بل وجعلتم له مقالةً ثابتةً في المجلّة، وهذا الرّجلُ صاحبُ منهجٍ قُطبيٍّ معروفٍ - أضفُ إلى ذلك تدريسكم بالجامعةِ الّتي يُشرفُ عليها الصّاوي ومحمد يسري والّتي تُوصَلُ بالمنهج القُطبيّ (كما هو معلوم).

2- حينما حدثت أحداثُ 25 يناير انعقدتُ الجمعيةُ العموميّةُ للجماعةِ وتحدّثتم فضيلتكم حديثًا أثلج صدورنا بخصوص عدم الدُّخولِ في العملِ السِّياسيِّ؛ فهل التزمتُم عمليًّا بما ذكرتموه؟!
الواقعُ أنّ فضيلتكم انغمستم في العملِ السِّياسيِّ بطريقةٍ أو بأخرى فقبلتم الاشتراك في الهيئة الشَّرعيّةِ الّتي أسّسها محمد يسري - وهي هيئةٌ جامعةٌ لمجموعةٍ كبيرةٍ من التّكفيريينَ من أمثالِ محمد عبد المقصود ونشأت أحمد وغيرهما - وهذه الهيئةُ معلومٌ لدى كثيرٍ من المراقبين والواقفين على حقائقِ وبواطنِ الأمور أنّ المؤسّسَ الفعليَّ لها هو المهندسُ خيرت الشّاطر الّذي صنعها على عينه لضمانِ الأصواتِ السُّلفيّةِ في الانتخاباتِ (وراجع قرارها لتعلم من المستفيد من وجودِ هذه الهيئة).

3- أمّا مجلسُ شُورى العلماء فهو مكملٌ لدورِ الهيئةِ (وراجع قراراته لتقفَ على حقيقته) وسنخصّه إن شاء الله بمناقشةِ القرارِ الثّالثِ والثّلاثينَ لاحقًا.

4- على الرّغم من إعلانِ فضيلتكم موقفكم من التّكفيرِ بدونِ تفصيلٍ إلّا أنّ لفضيلتكم مواقفَ معي أنا

شخصيًا تضعُ علاماتِ استفهامٍ في هذا الأمرِ:

أ- في أثناءِ الإعادةِ بين الفريقِ أحمدَ شفيقٍ والدكتورِ مُرسي قلتُ لكم: لسنا مع هذا ولا هذا ولكن لو حُيِّرنا بين مبتدعٍ وعاصٍ أيُّهما نختارُ؟ فأجبني فضيلتكم على الفورِ:

"إنَّها ليستَ معصيةً عاديةً وإنما هي معصيةٌ كُفْرِيَّةٌ (فأسقطَ في يدي)؛ لأنَّه حتَّى وإن كنتم تُكفِّرونَ الحاكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ بإطلاقٍ؛ فإنَّ الفريقَ شفيقٌ لم يتلبَّسْ بالعملِ الكُفْرِيِّ بعدُ!!، فما هي المعصيةُ الكُفْرِيَّةُ الَّتِي وقعَ فيها؟ وهل أُقيمتْ عليه الحُجَّةُ الرِّسَالِيَّةُ ووُجدتِ الشُّروطُ وانتفتِ الموانعُ عند عالمٍ عقيدةٍ وأستاذٍ في التَّخصُّصِ كالأستاذِ عبد الله شاكِر؟!!".

ثمَّ ذكرتم - فضيلتكم - لي بعضَ الأمورِ عن شفيق - الَّتِي إن ثبتتْ وأظنُّها لا تبتُّ - كانت من نوعِ المعاصي غيرِ الكُفْرِيَّةِ؛ مثلُ أنَّه ذكرَ لكم شخصٌ ما أنَّ شفيقَ جاءه في المطارِ صندوقٌ من الخمرِ.

قلتُ: (وهذه كالشائعاتِ الَّتِي كانت تُذكرُ عن يزيدَ بن معاويةَ كما تعلمُ فضيلتكم ذلك علِمَ اليقينِ ومع ذلك لم يُكفِّرْهُ السَّلَفُ؛ بل ولم يُصدِّقوا المخبرينَ بذلك كما في أثرِ مُحَمَّدٍ بنِ الحنفِيَّةِ).

ب- حينما أخرجتُ كتابَ (الحاكميَّةُ والسِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ عندَ شيوخِ جماعةِ أنصارِ السُّنَّةِ المحمَّديَّةِ) لم يخرجَ عن أقوالٍ ومذهبٍ مُؤسَّسي الجماعةِ وشيوخِها ومع ذلك أخذتم فضيلتكم مِنِّي موقفًا وكذلك من الكتابِ وكان ذلك سببًا في عدمِ تصعيدي إلى المجلسِ (وهذا علمته من بعضِ الأعضاء؛ بل ومن الدكتورِ المراكبيِّ نفسه أمامَ مجموعةٍ من أهلِ فرعِ عابدين).

ما علينا من هذا فليسَ الأمرُ أمرًا شخصيًا - أقسمُ باللهِ على هذا - وإنما أنا أذكرُ الأشياءَ الَّتِي جعلتني أضعُ علاماتِ استفهامٍ - وليس اتِّهامًا معاذَ اللهِ - لفضيلتكم أنكم تتبنَّونَ فكرَ التَّكفيرِ .

ولكنَّ أخطرَ مما سبق - وهو خطيرٌ جدًّا - أنَّ الدكتورَ صلاحَ الصَّاوِيَّ أرسلَ إلى الدكتورِ مُحَمَّدَ ياقوتَ وعرضَ علىَّ شهادةً عُليا من الجامعةِ الَّتِي يُشرفُ عليها في مقابلِ إعادةِ كتابةِ الكتابِ وترتيبهِ وحذفِ بعضِ الأبحاثِ منه، ورفضتُ ذلك وقلتُ له: إن كان لكم ملاحظاتٌ على الكتابِ فمرحبًا بها إن كانت سرًّا، وأهلًا وسهلاً بها إن كانت علانيةً؛ لأنَّنا لا نريدُ إلا الحقَّ فما لنا مصلحةٌ خاصَّةٌ في هذه الأمورِ وإنما نريدُ إظهارَ المذهبِ الَّذِي يُرضي اللهُ تعالى.

المهمُّ أُنِّي رفضتُ عرضَ الدكتورِ الصَّاوِيَّ ورفضتُ رِشوتَه؛ ولكنَّ الأهمَّ من ذلك - وهو بيتُ القصيدِ كما يقولونَ - أنِّي ذكرتُ لفضيلتكم ما دارَ بيني وبينَ مُحَمَّدَ ياقوتَ ثمَّ ما دارَ بيني وبينَ الدكتورِ الصَّاوِيَّ في الهاتفِ فهألني أنَّ فضيلتكم كنتم على علمٍ بكلِّ ما يدورُ، وأنَّ مُحَمَّدَ ياقوتَ كان عندكم في مكتبكم قبلَ أنْ

ينزل إلى في فرع عابدين، ولما قلت لفضيلتكم: " يعرضوا على رشوة يا دكتور!! " فقلت لي بالنص وأنتم في حالة انفعال: " ليه بتأخذ الأمور بالصورة دي يا شيخ عادل؟ "، وأخذتم تكيلون المدح للدكتور الصاوي وتثنون على ذكائه، فلما قلت لكم: أقرأتم كتابه (الثوابت والمتغيرات)؟ قلت لي: سمعت عنه، فقلت لكم: إن فيه قنابل موقوتة وأنا تناولته بالتقدي في كتاب (الحاكمية)، ثم قلت لكم: إنه كان من جماعة التكفير والهجرة مع شكري مصطفى فقلت لي: لا، إنه كان في الجهاد، فقلت لكم: أنعم وأكرم!! وافترقنا ساعتها عند المصعد؛ لأن وقت محاضرتكم لطلاب المعهد قد حان.

ج- لما قرأت كتاب (دُرّة البيان في أصول الإيمان) الذي ألفه الدكتور محمد يسري، وقد قدّم له فضيلتكم وأثنيتم عليه وأوصيتم بتدريسه في المساجد؛ بل أرى أنكم قد غلّوتم في مدحه حتى قلت: " قلّ نظيره عند الأولين ". أقول: لما قرأت الكتاب ووقفت على بعض الأمور في باب الإمامة التي تُوصّل لمذهب الصاوي في القول بشغور الزمان، وهو القول الذي خالف به مدرسة الأسكندرية أهل السنة، فلما قلت لفضيلتكم: الكتاب فيه القول بشغور الزمان فما قولكم؟ فقلت لي: وما في هذا؟ وأقررتم المؤلف على ما ذكر - والحق يقال كنتم على عجلة من أمركم فلم تكمل الحوار -.

5- منذ أن قامت أحداث 25 يناير وقمتم بتأسيس مجلس شورى العلماء أخذتم تخوضون في الشأن العام وكنا - نحن أعضاء مجلس الإدارة بالجمعية - نفاجا بقرارات من مجلسكم وتأييدات لبعض المرشحين - كما رشحتم حازم أبو إسماعيل في الجولة الأولى ثم محمد مرسي في الجولة الثانية - فإن لم يكن هذا عملاً سياسياً فما هو العمل السياسي إذن؟

قد تقولون: إننا نتكلّم بأسمائنا الشخصية - وهذا حقنا - ولم ندخل الجماعة في العمل السياسي المحظور عليها قانوناً العمل به.

أقول: بل ورطتم الجماعة حينما كنتم تنشرون في مجلة التوحيد قرارات مجلس شورى العلماء وأخبار المجلس منذ انعقاد أول جلسة له في بيت الشيخ حسين يعقوب، وربما كان هذا هو السبب في فتح ملف التمويل الخارجي (واتهام الجماعة بالتمويل أو بكونها قناة لتوصيل المال لجماعات وأحزاب تعمل بالعمل السياسي)، أقول: ربما ولا أجزم.

ثانياً: كيف تقولون: إن المجلس لا يمثّل الجماعة وإنما يمثّل الأفراد المشاركين فيه بشخصهم ولا يمثّلهم بصفاتهم؟، كيف تقولون ذلك وعلى رأس المجلس رئيس الجماعة الحالي - أعني فضيلتكم - ويشارككم في

المجلس الرئيس العام للجماعة السابق- أعني الدكتور جمال المراكبي- وفي الأعضاء الشيخ جمال عبد الرحمن؛ بل وبعض الأعضاء ينتمون بصورة أو بأخرى إلى بعض الفروع بالجماعة.

فلماذا إذن لم يجعلوا المجلس هو مجلساً لعلماء الجماعة ويُعرض الأمر على الجمعية العمومية وتتفق الجماعة على تحمّل المسؤولية كاملة طالما أنّ فتاوى وقرارات مجلس شورى العلماء- التي لم تُعرض على مجلس إدارة الجمعية- ستحمّل نتيجتها الجماعة شئنا أم أئينّا فلماذا التّحايّل إذن؟ وعلى من نتحايّل إن كنّا مكشوفين جدّاً أمام الآخرين؟

فحينما تصدر فتوى ونراها خطأ بينّا وتخالف منهج الجماعة؛ بل وتخالف أصول أهل السنة- كما حدث في القرار رقم (33)- إذا قلنا للناس: هذا خطأ ولا يُمثّل جماعة أنصار السنة يخرج علينا الشّباب قائلين: كيف لا يُمثّل الجماعة رئيسها الحاليّ والرئيس السابق- وعندهم حقّ- ألم يقل لنا الدكتور عبد العظيم بدوي في لقاء الفروع بالمحلة: "إنّ قرارات مجلس شورى العلماء تُمثّل أنصار السنة والدكتور عبد الله شاكر لا يُصدر فتوى إلا إذا أخذ رأيي أنا شخصياً".

أقول: ومع الدكتور عبد العظيم كلّ الحقّ؛ فمن المستحيل أن نعلّ ما يُفتي به رئيس الجماعة عن الجماعة ونقول: هو لا يُمثّلها؛ بل وجوده في الهيئة الشرعيّة يمثّلنا ووجوده على رأس مجلس شورى العلماء يُمثّلنا.

وحينما يصدر البيان رقم (33) عن مجلس شورى العلماء- الذي سنعرّض لمناقشته لاحقاً- يُمثّلنا، وحينما يصدر بيان خطير ضدّ مصالح البلاد المصريّة ويدعو إلى الخروج على السّلطة الحاكمة المتغلّبة- صادر عن مؤتمر جماعة الإخوان الدّوليّة أو التّنظيم الدّوليّ للإخوان باسطنبول ومن ضمن الموقعين عليه (مجلس شورى العلماء بمصر)- فهذا أيضاً يُمثّلنا شئنا أم أئينّا.

أقول: فلماذا إذن لا تخرج القرارات باسم الجماعة؟!!

أخوفاً على الجماعة؟!!

إنّ المخوف موجود سواء خرجت القرارات باسم الجماعة أو باسم المجلس المذكور، ولا تظنّوا أنّ خصومكم أغبياء إلى هذه الدرجة.

أرأيتم فضيلتكم كم أضررتم بالجماعة بسلوككم سبيلاً بعيداً عن الشّورى، وتعاليتكم عن أخذ آراء إخوانكم؛ بل كنتم تذكرون مقولة بعض أعداء الجماعة متباهين بها- أعني قول الدكتور رفعت فوزي "الصوّبيّ التيجاني" للأخ مرزوق: " الدكتور عبد الله شاكر خسارة في جماعة أنصار السنة- واعتذر عن أيّ كلمة فيما سبق تُغضب فضيلتكم فما هذا أردت وإنّما أردت ألا أنافقك، وأردت أن أوجّه لكم النصّح في زمانٍ عزّ فيه النّاصح الأمين، ووالله ما أردت إلا الخير لكم وللجماعة.

أما البيان الثالث والثلاثون الصادر عن مجلس شورى العلماء فلمّا صدر ووجدت فيه مخالفاتٍ صريحةً لمنهج أهل السنة، وتوريطاتٍ للجماعة تعرّضها لمحنةٍ كانت في غنى عنها فلا ناقة لنا ولا جمل في هذه المعركة التي أدخلنا فيها رئيس الجماعة.

أقول: كان البيان الثالث والثلاثون يُعدُّ قاصمة الظهر فلمْ أتحمل الصبر؛ ولذلك قرّرتُ أن أتقدّم باستقالتي - إذ هي في نظري أضعف الإيمان - وأخذتُ رأي مجموعة من الأحابٍ منهم: الشيخ حسن البنا، والدكتور أيمن خليل، والشيخ أحمد يوسف، والشيخ عليّ الوصيفي، والأخ تامر فتوح، وفرغ عابدين بكامله. وجميعهم رفضوا أن أتقدّم باستقالتي - ولكنّ أحدًا منهم لم يُهَوِّن من الأمر - وكان هذا سبب توقُّفي محتارًا؛ ولذلك آثرتُ الابتعاد؛ لأنّ شخصي كما يعلم فضيلتكم فيه شيءٌ من الغضب الذي قد يترتب عليه ما لا نتمنى حدوثه. أمّا المآخذ على البيان الصادر عن مجلس شورى العلماء فتتمثل في الآتي:

أ- إذا كان ما ذكرتموه في البيان نصيحةً موجّهةً لأولياء الأمور في البلاد فالواجب أن تكون في مواجهته بينكم وبينه "عند سلطان" كما في الحديث، وكذلك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يُبديه علانية؛ ولكن يأخذ بيده فيخلو به فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدّى ما عليه" صحيح - صحّحه الألباني في السنة لابن أبي عاصم برقم (1096).

وأنتم والله الحمد والمنّة تستطيعون مقابلة من شتتم من أولي الأمر، ولقد التقيتم السيّسي بالفعل - حتّى بعد إخراج هذا البيان - في المبادرة التي أراد بها الإخوان إسقاطكم جماهيريًا بعد أن أسقطوكم حكوميًا وإداريًا، والدليل على ذلك أنهم أنكروا ما ذكره حسّان وقالوا: بل مطالبنا كانت تنحصر في إرجاع الشرعيّة كاملةً ولا علاقة لنا بما قاله حسّان - ومن معه - وبعدها مباشرة قال محمّد عبد المقصود عن الشيخ حسان: "طول عمري بقول عليه عميل للأمن، ودبل الكلب عمره ما ينعدل"، صانك الله وأعتذر عن نقل هذه التّفاهة والقباحة.

أمّا عبارة "ومن معه" هذه فأنا في غاية الأسف أن يكون فضيلة الأستاذ الرئيس العام للجماعة مع الشيخ حسان، والمفروض أن يكون شيخنا في موضع الإمامة دائمًا ولا نتصوّره تابعًا، وهذا أمر قد شكّوته للشيخ زكريّا الحسيني رحمه الله ودلّلت عليه بعدة مواقف - قبل وفاته رحمه الله - وذلك في وجود الأستاذ/ جمال سعد حاتم؛ فمن المؤسف جدًّا أن يكون شيخنا وإمامنا ورئيسنا العام تابعًا لمثل محمّد يسري أو محمّد حسان أو من يماثلهما فلا السّئ يسمح ولا المكانة العلميّة ولا الأدبيّة تسمح بذلك، وإن سمح فضيلتكم بهذا كنوع من

التَّواضع فنحنُ لا نسمحُ بذلك؛ لأنَّه يُعدُّ إهانةً للجماعة، وهذا ظهرَ جليًّا في لقاءِ شيخِ الأزهرِ حينما جلسَ بجواره حسنًا وكنتم تجلسونَ على المنضدةِ مع بعضِ علماءِ الأزهرِ، وهذا ما أحرزني جدًّا وإنْ مرَّ على البعضِ مرورَ الكرامِ، فأنا عندي مكانةُ الجماعةِ ورئيسها في الصِّدرةِ وافقَ من وافقَ ورفضَ من رفضَ.

ب- هلْ يا فضيلةَ الشَّيخِ الدُّكتورِ يقالُ شرعًا للحاكمِ المتغلبِ - علانيةً وأمامَ العالمِ كلِّه ويُشرُّ على الشَّبكةِ العنكبوتيةِ ويصلُّ إلى كلِّ مكانٍ -: "يجبُ عليكِ الرُّجوعُ إلى الحقِّ" و "إعادةُ الرَّئيسِ المنتخبِ" الَّذي تمَّ خلعهُ بالفعلِ وأصبحَ رهنَ السَّجنِ والاعتقالِ؛ بلْ والمحاکماتِ العديدةِ - " وإعادةُ الرَّئيسِ المنتخبِ إلى مكانه رئيسًا للبلادِ".

أينَ الدَّلِيلُ من كتابِ اللهِ وسنَّةِ رسوله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم وعملِ السَّلفِ وأقوالهم على ما تقولون؛ ألمْ يَقمُ فضيلتُكم بتحقيقِ كتابِ (رسالةُ إلى أهلِ الثَّغرِ) للإمامِ الأشعريِّ وفيها: "وأجمعوا على السَّمعِ والطَّاعةِ لأئمةِ المسلمين، وعلى أنَّ كلَّ من وَلِيَ شيئًا من أمورهم عن رضَى أو غلبةٍ وامتدتْ طاعتهُ من بَرٍّ وفاجرٍ لا يلزُمُ الخروجُ عليهم بالسَّيفِ جارٍ أو عدلٌ.... الخ"

وقالَ ابنُ حجرٍ في الفتحِ: "وقد أجمعَ الفقهاءُ على وجوبِ طاعةِ السُّلطانِ المتغلبِ والجهادِ معه، وأنَّ طاعتهُ خيرٌ من الخروجِ عليه؛ لما في ذلك من حقنِ الدماءِ وتسكينِ الدَّهماءِ".

أقمتُم بهذا الكلامِ بتسكينِ الدَّهماءِ أم العكسُ هو الصَّوابُ كما سنبيِّنُ إن شاء اللهُ.

وقالَ ابنُ قدامةَ في المغني: "ولو خرجَ رجلٌ على الإمامِ فقهره وغلبَ النَّاسَ بسيفه حتَّى أقروا له وأذعنوا بطاعتهِ وتابَعوه صارَ إمامًا يحرمُ قتالُه والخروجُ عليه؛ فإنَّ عبدَ الملكِ بنَ مروانَ خرجَ على ابنِ الزُّبيرِ فقتله واستولى على البلادِ وأهلها حتَّى بايعوه طوعًا وكرهًا، فصارَ إمامًا يحرمُ الخروجُ عليه؛ وذلك لما في الخروجِ عليه من شقٍّ عصا المسلمين وإراقةِ دمائهم وذهابِ أموالهم..... فمَنْ خرجَ على من ثبتتْ إمامتهُ بأحدٍ من هذه الوجوه كانَ باغيًا ووجبَ قتالُه".

وقالَ الدُّكتورُ محمَّدُ يسري في الكتابِ الَّذي أوصى فضيلتُكم بتدريسِه في المساجدِ وقتلُتم: "قلَّ نظيرُه عند الأوليِّين": "تثبتُ الإمامةُ بإجماعِ الرَّعيَّةِ أو ببيعةِ أهلِ الحلِّ والعقدِ أو بالعهدِ، ومن تغلَّبَ حتَّى اجتمعتْ عليه الكلمةُ انعقدتْ إمامتهُ ووجبَ في المعروفِ طاعتهُ" ص 97 (دُرَّةُ البيان).

إذنْ قدْ وقعَ الإجماعُ على أنَّ الحاكمَ المتغلبَ تجبُ طاعتهُ وعدمُ الخروجِ عليه (يعني الَّذي أخذَ السُّلطةَ عُنوةً ممن يستحقُّها وبَعَى على الحاكمِ السَّابِقِ وظلَّمه) ولو كانَ الحاكمُ المظلومُ أفضلَ من مُرسِي - الَّذي لم يحكمْ بما أنزلَ اللهُ - بملايينِ المرَّاتِ، وذلك حدثَ في عصرِ الصَّحابةِ الكرامِ عندما بايعَ عبدُ اللهِ بنُ عمرَ وغيره لعبدِ

الملك بن مروان، وأين هو (يعني عبد الملك بن مروان) من عبد الله بن الزبير الصحابي الجليل.
 فإذا عقدنا مقارنة بين ما حدث في عصر الصحابة وما حدث في زماننا هذا فأين مُرسي من عبد الله بن الزبير -
 رضي الله عنه- في الخير، وأين الفريق السيئ؛ بل ومعه مبارك والسادات وعبد الناصر مما فعله عبد الملك بن
 مروان- أعني الحجاج بن يوسف الثقفي- الذي صلب عبد الله بن الزبير وحرق الكعبة وقتل 120 ألف
 صبراً؟!..

أعود فأقول: لماذا غاب عن فقهاء مجلس شورى العلماء إجماع أهل السنة على إمامة المتغلب؟ أم أن الديمقراطية
 الغربية هي التي تحرك فتاوى مجلس شورى العلماء؟!.

ج- أمّا بقيّة البنود المذكورة في البيان السالف الذكر فهي لا تخرج عن مطالب جماعة الإخوان، فهل المجلس
 أصبح لسان حال الإخوان (السلفي)؟ قال بذلك البعض؛ ولكن البعض الآخر قال- بحسب:- إن مجلس شورى
 العلماء يُسدّد ديناً قديماً في رقبته لجماعة الإخوان في وقت عُسرهم حتى لا تفتح عليهم جماعة الإخوان أبواب
 جهنم- أرايتم إلى ما صارت إليه الأمور؟!..

د- ما سبق ذكره كان بافتراض أن المجلس العسكري بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي قد قام بانقلاب
 عسكري كما حدث في عهد الملك فاروق حينما انقلب مجموعة الضباط الأحرار على الملك فاروق الحاكم
 الشرعي وقتها للبلاد وكان الملك فاروق يدير البلاد بنظام ديمقراطي تشريعي إليه أعناق السياسة الديمقراطية في
 زماننا هذا ولا يدركون غباره.

والغريب أن الإخوان هم الذين وقفوا مع الانقلابيين وأيدوهم ولم يقفوا مع الشرعية ولا مع إعادة الملك فاروق؛
 (لأنه لم يكن هناك رابعة ولا اردوغان)!!.

أمّا جماعة أنصار السنة فقد أيدت وبايعت الحاكم المتغلب بعد أن استتب له الأمر، ودانت له البلاد- جماعة
 كانت على الجادة تعمل بمنهج أهل السنة والجماعة- وانظر كتاب "الحاكمية والسياسة الشرعية" ص 119
 بعنوان: "أنصار السنة المحمدية يهتفون القائد العام" وذلك بتاريخ 6 أغسطس 1952، انظر إلى الزمن الماضي
 وقارن بين الجماعتين لتعلم فضيلتكم أننا والإخوان مختلفون منذ الجيل الأول للجماعتين؛ بل قال الشيخ أحمد
 شاکر عن جماعة الإخوان كما في كتاب "تقرير عن شؤون التعليم والقضاء مُقدّم لجلالة الملك عبد العزيز آل
 سعود" نشرته مكتبة الإمام البخاري، قال الشيخ أحمد شاکر في ص 48:

"حركة الشيخ حسن البنا وإخوانه المسلمين الذين قبلوا الدعوة الإسلامية إلى دعوة إجرامية هدامة يُنفق عليها

الشّيعيونَ واليهودُ كما نعلّم ذلك علمَ اليقين".

وأظنُّ أنَّ الشَّيخَ أحمدَ شاكرَ العالمَ بالرجالِ والمقالاتِ، والذي لا يخشى في الله لومةً لائمٍ ما يجروُ على النُّطقِ بهذه الكلماتِ إلّا إذا كان لديه من الأدلّةِ ما يستطيعُ به أن يُجسّي نفسه بين يدي ربّه " يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ بُحَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا".

أقولُ: والرَّمانُ يعيدُ نفسَ الأحداثِ؛ ولكنْ بشخصٍ وأبطالٍ جُددٍ.

6- قلتُ فيما سبق: ما سبقَ بافتراضِ أنَّ المجلسَ العسكريّ بقيادةِ السَّيسيّ قد قامَ بانقلابٍ عسكريٍّ مماثلٍ لما قامَ به البكباشي جمالُ عبد الناصر في عهدِ الملكِ فاروقٍ؛ فهلُ كانَ الأمرُ كذلكَ حقّاً؟

أمَّ أنَّ ما حدثَ قريبُ الشَّبهِ - إنْ لم يكنْ هو هو - ممّا حدثَ في 28 يناير 2011، والذي حدثَ في 28 يناير أنَّ خرجَ الشَّعبُ - عددٌ كبيرٌ منه على الحاكمِ الأسبقِ - وأصبحَ الجيشُ أمامَ خيارين: إمّا أن يقومَ بعزلِ رئيسِ الدَّولة - بإقناعه أو بإجباره -، وإمّا أن يقومَ بضربِ المتظاهرينَ وقمعهم، وانحازَ الجيشُ إلى الخيارِ الأوّل؛ لأنّه أقلُّ المفسدتين، وانتهى أمرُ الحاكمِ ومن معه بدونِ إطلاقِ رصاصةٍ واحدةٍ؛ فلم يكنْ لدى الحاكمِ الأسبقِ ميليشياتٌ أو مجالسٌ لشورى العلماءٍ أو هيئاتٌ شرعيةٌ للإصلاحِ تسانده، وانتهى الأمرُ والحمدُ لله.

وفي 30 يونيو 2013 خرجَ الشَّعبُ - عددٌ كبيرٌ منه على الحاكمِ السابقِ للبلاد - وأصبحَ الجيشُ بين خيارين كما حدثَ في 28 يناير، وما كانَ للجيشِ أن ينحازَ في هذه المِرّةِ لحاكمٍ ليسَ بينه وبين الجيشِ ما كانَ بين الجيشِ وبين مباركٍ القائدِ والأستاذِ بالنِّسبةِ لرجالِ القوّاتِ المسلّحةِ؛ فلقد سنَّ المجلسُ الأعلى بقيادةِ طنطاويّ سنّةً لن يستطيعَ مَنْ بعدهم أن يُغيّروها ألا وهي: " الانحيازُ الدائمُ للشَّعبِ".

فما الفرقُ بين ما حدثَ أولاً وما حدثَ آخرًا حتّى تصمتوا في 28 يناير 2011 وتصدروا بياناً في 7 يولييه 2013 يوافقُ هَوَى الإخوانِ، والأصل: "أنّه لا يُفرّقُ بين المتماثلاتِ!!؟".

ومع ذلك أحبُّ أن أذكِّركم بأمرٍ قد تُوافقوني عليه وقد تُخالفوني فيه؛ فقد مضى الأمرُ المجمعُ عليه والذي لا سبيلَ لأحدنا أن ينازعَ فيه، وبقي الكلامُ فيما يسعُ فيه الخلافُ وتحريره كالآتي:

أليسَ أهلُ الشُّوكَةِ والسُّلطانِ هم أهلُ الحلِّ والعقدِ كما نصَّ على ذلكَ شيخُ الإسلامِ رحمه الله في منهاجِ السُّنةِ في أكثرِ من موضعٍ، وبَيَّنَّ أنّهم هم الذينَ يعقدونَ ويحلُّونَ بالفعلِ، ولن يكونَ الرئيسُ والحاكمُ والسُّلطانُ رئيساً أو حاكماً أو سلطاناً بدونَ إقرارهم به؛ لأنّهم أصحابُ السُّلطةِ والشُّوكَةِ والقُدرةِ التي بها يستطيعُ أن يُنفذَ أمره، وأن يأخذَ على يدٍ من ارتكبَ النّهْيَ؛ ولذلك أمرَ الله بالسَّمعِ والطَّاعةِ لمن يملكُ السُّلطةَ

والشُّوكَّة ولو كان متغلبًا بما معه من شوكةٍ وسلطانٍ؛ فإذا قامَ أهلُ الشُّوكَّةِ والسلطانِ بخلعه، ونزعِ السُّلطةِ منه فمنَّ الذي يستطيعُ أن يجعله إمامًا فاعلاً مطاعًا إن تخلَّى عنه هؤلاء؟

قالَ الدكتورُ محمدُ يسري في "درة البيان" ص 98: "وينتقضُ عقدُ الإمامةِ بانتقاضِ أحدِ أركانه؛ كفقْدِ الإمامِ، أو باختلالِ أحدِ شروطه؛ كجنونه أو ردَّته".

وواضحٌ جدًّا أنَّ أهلَ الشُّوكَّةِ والسلطانِ قد قبضُوا على الحاكمِ فأصبحَ في حكمِ المفقودِ فانتقضَ عقدُ الإمامةِ كما ذكرَ الدكتورُ محمدُ يسري!!.

والغريبُ أنَّه نسيَ كلامه هنا وعوَّلَ في فتوى التَّنظيمِ الدَّوليِّ المنعقدِ في اسطنبول - والتي وافقَ عليها فضيلتكم (فتحملونَ وزرها ووزرَ من عملَ بها) - أقولُ: عوَّلَ على كلامِ الماورديِّ رحمه الله في أسرِ الإمامِ، قال الماورديُّ: "وإن أُسرَ - يعني الإمامَ - بعدَ أن عُقدتْ له الإمامةُ فعلى كافَّةِ الأُمَّةِ استنقاذه؛ لما أوجبته الإمامةُ من نصرته" يعني أنَّه يجبُ على كافَّةِ الأُمَّةِ وجوبًا عينيًا محاربةُ الجيشِ المصريِّ لاستنقاذِ السيِّدِ / محمدٍ مرسى - المهديِّ المنتظرِ - !!، والفرقُ بالطبع واضحٌ بين أسيرِ إمامٍ في يدِ العدوِّ فيتوجَّهَ كلامُ الإمامِ الماورديِّ، وبين عزلٍ وسجنٍ للحاكمِ من جيشِ البلادِ وحماها، وهو ما أجمعَ العلماءُ على السَّمعِ والطَّاعةِ للحاكمِ المتغلبِ.

والغريبُ أنَّ الشَّيخَ محمدَ يسري يناقضُ اعتقاده، وتخالِفُ فتواه نقواه؛ فهو يكفِّرُ الحاكمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ بإطلاقٍ ولا يقولُ بتفصيلِ أهلِ السُّنةِ، ويعتبرُ الحكمَ بالقوانينِ الوضعيَّةِ كفرًا أكبرَ؛ بل إنَّه يذهبُ إلى أبعدِ من ذلك فيقولُ في دُرِّته ص (98): "ولا يلزمُ من انتقاضِ العقدِ كفرُ الأُمَّةِ وإنما انعدامُ الشَّرعيَّةِ"، يعني من الممكنِ أن تنعدمَ شرعيَّةُ الإمامِ وهو ما زال مسلمًا لم يكفِّرْ، ومع ذلك يقولُ في فتواه - التي وافقتموه عليها: "إنَّ ولايةَ الدكتور محمد مرسى على مصرَ هي ولايةٌ شرعيَّةٌ تُوجبُ له على المصريينَ حقَّ السَّمعِ والطَّاعةِ والمحبةِ والنُّصرةِ، وذلك في حدودِ الضوابطِ التي رسمتها الشَّريعَةُ في بابِ الولايةِ"، ثم قالَ: "لقد استقرَّ مذهبُ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ على أنَّه لا يجوزُ الخروجُ على الحاكمِ المسلمِ ونقضُ ولايتهِ أو قطعُ مدَّتِه بالانقلابِ عليه إلَّا إذا بدَّاه منه كفرٌ بواخ". أقولُ: هذا الكلامُ يخالفُ معتقداتِ الدكتور ومن يوافقه، وإلَّا فلماذا وافقوا على خلعِ حسني مبارك؟ سيقولونَ: لكفره.

نقولُ: وما هو سببُ كفره؟.

سيقولونَ: الحكمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ، وموالاةُ أعداءِ اللهِ..... إلخ القائمةُ المعروفةُ عندَ القطييينَ.

نقولُ: وهل حكمُ مرسى بالشَّرعيةِ أو تركٌ وتبرُّاً من موالاةِ أعداءِ اللهِ..... إلخ، أم أنَّ من حَكَمَ من الإخوانِ

ولو بحكم الطّاغوتِ كانَ حاكماً شرعيّاً، ومن حَكَمَ من غيرهم كانَ حاكماً طاغوتيّاً ولو حَكَمَ بالشَّريعة كما هو شأنُ حُكّام السَّعوديّة، ومع ذلك يُكفِّرهم القطبيون؟.

أرجو من فضيلتكم - وقد تحمّلتُم جميعَ ما كتبته د/ محمّد يسري في درّة البيان بتقريظكم ومدحكم للكتاب وذكركم أنّه: "قلّ نظيره عند الأولين"، وموافقكم له على بيان اسطنبول الذي أصدره التَّنظيم الدَّوليُّ للإخوان، وتوزيعكم لكتابه " فتاوى علماء الأزهر في الحكم بالشَّريعة " - أن تقوموا بالردِّ على جميع ما تُسبِّب إلى الدكتور محمّد يسري؛ وبخاصّة فتوى اسطنبول ففيها من المصائب ما سأذكره في حينه إن شاء الله.

.....

قلتُ: إنّ أهل الشُّوكَةِ والسُّلطان، ويمثّلهم في زماننا المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة - حفظها الله - وهم الذين قاموا بخلع الرّئيس لمصالح رأوهم؛ فأمرهم يختلفُ عمّا قام به الضُّباط الأحرار في سنة 52 وكانوا لا يمثّلون أهل الحلِّ والعقد نظراً لصغر رتبهم؛ ولذلك قاموا ببليل وفي السِّرِّ والخفاء بعكس ما فعله أهل الشُّوكَةِ والسُّلطان فقد فعلوه في العلن، وأنذروا مراراً قبل أن يتّخذوا قرارهم، وحينما قاموا بعزل الرّئيس لم يذكروا حتّى اسمه؛ بل قاموا بتعطيل الدُّستور وإلغاء المؤسّسات المنتخبية بما فيها الرّئيس؛ فإن لم يكن هؤلاء أهل حلٍّ وعقد فمن هم أهل الحلِّ والعقد إذن؟.

ستقول لي - كما تقول دائماً -: العلماء هم أهل الحلِّ والعقد.

وأقول لكم: أيّ علماء تعنون؟ هل هم مجلس شورى العلماء ذلكم المجلس العرقيّ المفتتت على السُّلطة الحاكمة في البلاد؟ وأين يا فضيلة الدُّكتور في دولة محترمة يقام مجلس لشورى العلماء بدون إذن من وليّ الأمر؟ وهل هؤلاء هم علماء الأُمّة وحدهم؟ وهل هم علماء مجتهدون توافر فيهم شروط الاجتهاد؟ اذكر لي اسم واحدٍ منهم توافرت فيه شروط المجتهد في التّوازل؟ الشَّيخ يعقوب؟ الشَّيخ حسّان؟ الشَّيخ وحيد بالي؟.... إلخ باستثناء رجلين أو ثلاثة ربّما يكونون من أهل الفتوى؛ لكن الاجتهاد!! الأمر صعب جدّاً، وما أظنُّ أنّ فضيلتكم تدعون هذا لأنفسكم.

ثمّ أليس الأزهر هو الهيئة العلميّة الرّسميّة القائمة على شئون الدَّعوة والفتيا في البلاد، والتي قد تدخل في اسم أهل الحلِّ والعقد؟

وقد اتفقت مع أهل الشُّوكَةِ والسُّلطان على خلع رئيس البلاد نظراً لما يترتب على استمراره في السُّلطة من فتنٍ رأواهم - وحسبهم على الله - أنّ استمراره في السُّلطة يُعرّض البلاد لخطرٍ داهمٍ فأقبلوا على ما أقبلوا

عليه كما حدث في يناير 2011 حينما خلعوا مبارك، ولماذا نذهب بعيداً؟

أليس علماء السنة قد أفتوا بخلع الملك سعود بن عبد العزيز، وتولى ذلك أهل الحل والعقد بدون كفرٍ بواحٍ من الرجل؟ ولكن علم أهل الحل والعقد والمعنيون بالأمور والمطلعون على خفاياها وبواطنها أن استمراره سيعرض البلاد لخطرٍ داهمٍ أيام حرب مصر في اليمن فأقدموا على ما أقدموا عليه وحسابهم على الله.

7- الفتاوى- كما تعلم فضيلتكم- يُنظرُ فيها إلى المآلات الآتية والبعيدة؛ فهل فكرتُم في مآل هذه الفتوى؟ أولاً: يُنظرُ إلى جانب المجلس العسكري، تصوّر-فضيلتكم- لو تمّ قبول هذه الفتوى من المجلس العسكري، وأعادوا مرسى إلى السُلطة؛ فهل سيتحقّق ما ذكرتموه في ديباجة البيان (33) من: "العودة الشّارع إلى حالته الطّبيعيّة، ولتهدئة جموع الشعب المصريّ وصيانة..... إلخ"؟

فهل كان الشّارع كذلك حتّى جاء الانقلاب العسكري؟ أم خرجت ملايين يوم 30 يونيه كما خرجت يوم 25 يناير إن لم تكن أكثر منها؟ فهل إعادة الوضع كما كان عليه سيتربّث عليه ما زعمته الفتوى؟! أم أنّ رجوع الجيش في قراراته سيقلب البلاد رأساً على عقب، وسيقوّي من بأس الجماعات التّكفيرية وبطشها وتنفيذها لما هدّدت به قبل 30 يونيه (وتذكّر فضيلتكم تهديدات صفوت حجازي والبلتاجي وعاصم عبد الماجد وطارق الزمر ومحمّد عبد المقصود وغيرهم) وفي هذه الحالة لن يخافوا من الجيش فقد ثبت أنّ الجيش أخلّى يده من حماية الشعب الكافر- كما يزعمون- الذي لا دية له عند السّادة علماء الإخوان الذين لا ينظرون إلّا إلى دماء الإخوان فقط، أمّا المعسكر الآخر الذي يضمّ الملايين فليس إلّا حِفنة من النّصارى والعلمانيين والليبراليين والفجار والعملاء والفلول والبلطجية الذين لا عصمة لهم ولا عصمة لدمائهم- كما قال قريباً من هذا بيان التّنظيم الدّوليّ الذي أيّده فضيلتكم- وحينئذٍ سيكون رجوع المجلس العسكري عن قراراته حافزاً لدى السُلطة المجروحة- أعني مرسى وإخوانه- لعزل كبار العسكريين ورجال الشّربة والمخابرات العامّة والحريّة ورجال الأزهر وعلى رأسهم شيخه ورجال القضاء والنّائب العام؛ بل ورجال حزب الثّور بتهمة الانقلاب على الشّريعة، والتّأمّر على الرّئيس المنتخب، وساعتئذٍ- أيّها الفقهاء العظام- من يضمن لكم عدم انشقاق الجيش المصريّ، وخروج كتائب منه ضدّ الإخوان وأعوانهم؟! وساعتها نكون قد تحوّلنا إلى سوريا أخرى بفتوى رجال لا يعرفون لا الواقع ولا الواجب في الواقع، وصدق الرّسول صلّى الله عليه وسلّم: "إذا وسّد الأمر إلى غير أهله فانتظر السّاعة"، هذا إذا أخذ المجلس العسكري بفتواكم أدام الله فضلكم.

ثانياً: إن لم يأخذ القائمون على أمر البلاد بفتواكم، وهذا حدث بالفعل؛ فلم يلتفتوا إليها قط فمن أنتم عند هؤلاء؟ والله أقولها صادقاً، ولا تظنّ فضيلتكم أنني أهون من شأنكم ولكن من أنتم عندهم؟ فهم إن أرادوا الفتوى الشرعية عندهم مجمع البحوث الإسلامية وشيخ الأزهر ولجنة الفتوى بالأزهر، وعندهم المفتي ودائر الإفتاء وعلماؤ الأزهر، وفيهم علماء كبار في جميع المذاهب كالدكتور أسامة عبد العظيم مثلاً؛ فلماذا ينظرون إليكم؟ أغركم أنهم تقابلوا معكم قبل ذلك؟ هذا كان من باب السياسة فقط ولفترة محدودة؛ ولكنكم بعد زوال هذه الفتنة لن تستطيعوا المرور ببابهم أصلاً، لماذا لم تفهموا هذا؟ ووالله حتى الإخوان كانوا إذا استتب لهم الأمر سيعاملون السلفيين أسوأ مما كان يعاملهم به مبارك، وعندي أدلة على ذلك؛ منها على سبيل المثال لا الحصر أن قسم متابعة النشاط المتطرف في جهاز الأمن الوطني الذي أعاده الرئيس مرسي في نفس الوقت الذي قام فيه بإلغاء نشاط متابعة الإخوان تماماً؛ فمن هم المقصودون بالنشاط الديني المتطرف؟ أهم علماء الأزهر والأوقاف؟ بالطبع لا، وإنما هم أنتم أيها السلفيون.

أقول: إن لم يأخذ القائمون على البلاد بفتواكم فمن هم المستفيدون منها؟ بل من هم المخاطبون بها أصلاً؟ إنهم الشباب المعزّرين بهم من قبل الإخوان وأعوانهم، فهؤلاء الشباب بدلاً من أن يقولوا لهم: "كُفُّوا أيديكم" و "الزموا بيوتكم" و "لا تنزعوا يداً من طاعة لأوليائكم الأمور المتغلّيين" و "هذه فتنة" كما يقول علماء أهل السنة والجماعة.

بدلاً من هذا كله يجدون في فتواكم هذه ما يستدلون به ويقولون أفتانا الرئيس العام للجماعة الحالي والرئيس العام للجماعة السابق والشيوخ المذكورون بأننا على حق؛ لأن الحق هو إرجاع مرسي إلى الكرسي، وإن سالت الدماء وخربت البلاد؛ أليس هو صاحب الولاية الشرعية؟!!

وتقول فتوى اسطنبول - التي وافقتم عليها -: "الواجب المتعين على أهل كل دين وملة من المصريين، وعلى المسلمين منهم خاصة السعي في استنقاذه ورده إلى ولايته، ورفع الظلم عنه....". وبناءً على فتواكم هذه خرج من أقنعه بعد الخروج، وثبت في مكانه - في رابعة وغيرها - من كانت تراوده نفسه على الرجوع من هذه الاعتصامات، رأيتم مآل فتواكم هذه؟!!

اعتديتم على منهج أهل السنة، ولوئثتموه وجعلتم سبيل الله معوجة، وأقحمتهم أنصار السنة - الجماعة السنية الدعوية - في نصرة الإخوان، وفي الشؤون السياسية، ولم تحافظوا على دماء الشباب؛ فتحملت أوزار هذه الجموع التي خرجت تطبيقاً لفتواكم، رأيتم إلى ما آلت إليه فتواكم على جميع الأحوال؟. إن أخذ بها المجلس العسكري فقد خربت البلاد، وإن لم يأخذ بها المجلس العسكري فقد قتل العباد؛ فهي على

جميع أحوالها فتوى تُسببُ الفتنَ والخرابَ للبلادِ والعبادِ؛ فهي كمثِلُ العبدِ الَّذي قالَ اللهُ تعالى عنه: " أَيْنَمَا يُوجَّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ".

ثالثاً: حزبُ الثَّورِ والدَّعوةُ السَّلفيَّةُ على ما فيه من دخنٍ ومخالفاتٍ إلَّا أَنَّهُ كانَ قارئاً للواقعِ فاهماً للواجبِ في الواقعِ أكثرَ منكم، ولسنا ندخلُ في التَّياتِ كما يقولُ البعضُ: " إِنْهُمْ يَشْتَمُونَ فِي الإِخْوَانِ، أَوْ يَرِيدُونَ أَنْ يَكُونُوا مَكَانَهُمْ " فهذه نياتُ اللهِ أعلمُ بها؛ فلنا الظَّاهرُ واللهُ يتولَّى السَّرَائِرَ، كانَ من مقولاتِ حزبِ الثَّورِ وقياداتِهِ الَّتِي يدندنونَ حولها: "إِنَّ الجَيْشَ خَطُّ أَحْمَرٍ لَا يَجُوزُ الطَّعْنُ فِيهِ وَلَا يَجُوزُ مُحَارَبَتُهُ".

أقولُ: في الوقتِ الَّذي يجهزُ فيه حزبُ الثَّورِ بهذه المقولاتِ ما وجدنا منكم تأييداً لها- في الوقتِ الَّذي يُحاربُ الجيشُ فيه الإرهابَ الأسودَ في سيناءَ والَّذي لا ينفكُ عمَّا يحدثُ في مصرَ، وكلمةُ البلتاجيِّ صريحةٌ حينما قالَ: "في الثَّانِيَةِ الَّتِي يُعلنُ فيها أَنَّ الرِّئيسَ يعودُ إلى سلطاتِهِ يتوقَّفُ ما يحدثُ في سيناءَ - يعني من إرهابٍ -.

وفي الوقتِ الَّذي يُحاربُ فيه الجيشُ بالشَّائعاتِ الكاذبةِ نجدكم يا فضيلةَ الدُّكتورِ بصفتكم رئيساً لمجلسِ شُورى العلماءِ توقَّعونَ أو من ينبؤُ عنكم على بيانِ التَّنْظِيمِ الدَّولِيِّ باسطنبولَ والَّذي فيه بالحرفِ الواحدِ: "ترتَّبَ على ذلك انتفاضُ المصريينَ من كلِّ محافظاتهم يعلنونَ رفضَهُم واستنكارَهُم للانقلابِ، وبينما هم على هذا الحالِ من التَّظاهرِ السِّلْمِيِّ أمامَ الحرسِ الجمهوريِّ وفي أثناءِ أداءِ صلاةِ الفجرِ إذا برصاصِ الجيشِ والشُّرطةِ معاً ينهمرُ على الرَّكْعِ السُّجُودِ من كلِّ جانبٍ حتَّى استشهدَ إلى يومِ هذا المؤتمِرُ أكثرُ من 80 رجلاً وامرأةً وخمسةُ أطفالٍ... إلخ" ولذلك وجدني أغفرُ لبعضِ المقرَّبينَ جدًّا من فضيلتكم؛ لأنَّه معذورٌ إن كانَ شيخُه يوقَّعُ أو يوافقُ على ترويحِ هذه الشَّائعاتِ الخطيرةِ الَّتِي تُؤثِّرُ على علاقةِ الشَّعبِ بجيشِهِ العظيمِ.

أقولُ هذا الكلامَ بمناسبةٍ ما سمعتهُ من أقربِ النَّاسِ لفضيلتكم على مسمعٍ من بعضِ إخواننا أعضاءِ مجلسِ الإدارةِ حولَ ما يدورُ في سيناءَ وأنَّه عبارةٌ عن عملياتٍ مخبراتيَّةٍ، فلمَّا سألتُه عن مقتلِ الجنودِ الخمسةِ والعشرينَ والجنودِ الستَّةِ عشرَ، قالَ لي: إِنَّ قادةَ الجيشِ همُ الَّذينَ قتلُوهُم، وهذه الشَّائعاتُ من أخطرِ ما يكونُ على الأمنِ القوميِّ لبلادِنَا، لو وجدتُ هذه الشَّائعاتُ من يصدِّقُها فماذا ستكونُ النِّتِيجَةُ؟ سيُعادي- يا فضيلةَ الدُّكتورِ- الشَّعبُ جيشَه، وجيشُنا العظيمُ- كما تعلمُ يا فضيلةَ الدُّكتورِ- يتكوَّنُ من جميعِ بيوتِ مصرَ فما أظنُّ أَنَّ أسْرَةً في هذا الشَّعبِ لا تشاركُ في هذا الجيشِ؛ فقلْ لي برَبِّكَ: ما وَقَّعَ هذه الشَّائعاتِ على النَّاسِ؟ إِنَّ النَّاسَ إِنْ وَقَّعَ الظَّنُّ بقيادةَ الجيشِ فسيسرِّحونَ أبناءَهُم ويمتنعونَ عن التَّجنيدِ، ووقَّعها ينهارُ الجيشُ،

وهو المطلوب عند أعداء البلاد وهو كما يقال الجيل الرابع من الحروب " فَكِّكْ نَفْسَكَ بِنَفْسِكَ ". ولما قلت لهذا الشخص - القريب منكم جدًا يا دكتور - إذا كان هذا الجيش بهذه الأخلاق يقتل أبناءه فسحقًا لهذا الجيش - قلتها مازحًا بالطبع - وأتممت كلامي " وتدخل إسرائيل مصر؟ " فقال لي هذا الأخ على الفور: "ربنا يسحق هذا الجيش" فقلت له: "وتدخل إسرائيل مصر؟" قال: لا، ربنا ينصر المسلمين، فعرفت حينئذ قيمة الدعاية الشريفة، والشائعات المغرضة التي أثرت في نفس رجلٍ أحترمه جدًا؛ فما بالكم بالشباب الصغير المغرر به؟ فقد قال لي الشاب الصغير الذي يعمل سكرتيرًا للأمين العام: وفيها إيه، هذا جيش يعمل مكرونة هو إحنا عندنا جيش؟

أرأيتم - يا فضيلة الدكتور - إلى خطورة الموقف، هذا مأل فتواكم!! لقد ذكرت لكم مثالين: مثالاً لرجلٍ كبيرٍ عاقلٍ مثقفٍ ذي شهادةٍ عليا، قريبٍ جدًا من فضيلتكم، والمثال الآخر لشابٍ صغيرٍ يعمل في مكتب فضيلتكم، ولن أتكلّم عن بعض أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين أو بعض رؤساء الفروع أو بعض الدعاة.

فما هو موقفكم ممّا ذكرت يا فضيلة الدكتور؟ لقد وصل العطب حتى النخاع فماذا أنتم فاعلون؟

رابعاً: لقد ذكرت في فتواكم في البيان الثالث والثلاثين: "إيقاف حملة الاعتقالات، والإفراج عن جميع المعتقلين في هذه الأزمة الأخيرة"، ونحن معكم ضد الاعتقالات العشوائية، وضد الظلم، ولا نظن مسلماً يعرف ربّه يوافق على الظلم أو الاعتقالات بدون جرم ارتكبه من وقع في حقه الاعتقال ولكن....

لم لم تنظروا إلى الاتهامات الموجهة إلى قيادات الإخوان، وعلى رأسهم الدكتور محمد مرسى، وقتلتم في فتواكم: "الإفراج عن المعتقلين"؟ أظنكم ستقولون: إنها اتهامات كاذبة، وأقول لكم: قد يكون؛ ولكن قد تكون أيضاً حقيقةً فما أدرانا فهل نحن نعلم الغيب؟ ولماذا لا تكون حقيقةً وبخاصة إذا نظرنا إلى هذه الحملة الشرسة من أمريكا والاتحاد الأوروبي على الجيش المصري؟، ألم تسألوا أنفسكم منذ متى وأمريكا تقف مع الإسلاميين؟ أليس هذا شيئاً يدعوا إلى الريبة؟ ولماذا لم تقف أمريكا مع حسني مبارك رجلها لمدة ثلاثين عاماً؟ وتقف مع مرسى الذي لم يمكث في الحكم إلا سنة واحدة؟ ما هو السر؟ هل وراء ذلك ما يُشاع عن حُطّة أمريكية إخوانية لإيجاد الوطن البديل للفلسطينيين في سيناء، وحل مشكلة الدولة العبرية؟

وهذا أمرٌ حينما سمعته قلت في نفسي: هل من الممكن حدوث ذلك؟ ومن؟ من الجماعة التي صدعت رءوسنا بالكلام عن القضية الفلسطينية؟ وإن كان هذا الكلام صحيحاً فما أظن أنّ مناصريهم ممن يدعون السلفية يعلمون حبيّة الأمر، حتى هألني ما سمعته من قطبٍ من أقطاب السلفية في حوارٍ مع أحد إخواننا حينما قال

له أخونا: لماذا يقفُ معكم الأمريكان؟ فقال السَّلَفِيُّ المناصرُ للإخوان: هؤلاء لا يَهْمُهُمْ إِلَّا مصلحتُهُمْ، قال أخونا: وما هي مصلحتُهُمْ مع الإخوان؟ أكما نسمعُ من الصُّحفِ ووسائلِ الإعلامِ من أنَّهم سيُوجِدُونَ الوطنَ البديلَ للفلسطينيينَ في سيناء؟ وهذه إن كانت حَقِيقَةً فهي خيانةٌ كبرى للأُمَّةِ، وقد كان يقولُ مؤسِّسُ جماعة أنصارِ السُّنةِ الشَّيْخُ حامدُ الفِقْهِيِّ عنهم: "خَوَانُ المسلمِ" من الخيانة!!

فقال السَّلَفِيُّ لأخي: وهل هذه خيانة؟ مشكلتكم أنَّكم تأثَّرتُم بالدَّعايةِ الوطنيَّةِ، وبمسألةِ الحدودِ، ثمَّ أفاضَ في بيانِ أنَّ هذه الحدودَ مصنَّعةٌ وهي من عملِ المستعمرينَ، وأرضُ الإسلامِ لا فرقَ فيها بين مصرَ وفلسطينَ، واستمرَّ في الكلامِ حتَّى جاءَ إلى مربطِ الفرسِ كما يقولونَ فقال: وما المانعُ من أن نَحُلَّ مشكلةَ إخواننا الفلسطينيينَ ونجعلَهُم في سيناء، ويؤدُّ لنا من الخارجِ في إقامةِ الدَّولةِ الإسلاميَّةِ ثمَّ نُعدُّ العُدَّةَ " وأعدُّوا لَهُمْ....."، ونقومُ بفتحِ فلسطينَ فيما بعدُ.

يعني نعطي إسرائيلَ فلسطينَ كاملةً في مقابلِ الحصولِ على موافقةٍ لإقامةِ دولةٍ إخوانيَّةٍ كانت في السَّابقِ محظورةً!!؛ فيا لها من صفقةٍ مجرمةٍ خائنةٍ تُثبتُ أنَّ الإخوانَ خونةٌ كما قالَ الشَّيْخُ حامدُ الفِقْهِيِّ والشَّيْخُ أحمدُ شاكر، وهما من أعلمِ النَّاسِ بحقيقةِ الإخوانِ.

والسُّؤالُ يا فضيلةَ الدُّكتور: أأعلمتُم الشَّعبَ المصريَّ بهذه الصفقةِ؟

وسؤالٌ آخرُ: إن عَلِمَ الجيشُ بهذه الصَّفقةِ السَّريَّةِ - هذا على تسليمِ كونِ روايةِ القطبِ السَّلَفِيِّ صحيحةً وهو يعلمُ حقيقتَها - أقولُ: إن عَلِمَتْ قيادةُ الجيشِ حقيقةَ هذه الصَّفقةِ فما الواجبُ عليهم؟ أيتَّركونَ السُّلطةَ في يدِ رجالٍ في نظرِهِم وفي نظرِ الشَّعبِ - إن عَلِمَ حقيقتَهُم - خونةٌ أم يقومونَ بخلعِهِم؟ هذا هو السُّؤالُ. فهل وقفتُم على حقائقِ الأمورِ كاملةً، وعرفتُم المؤامراتِ الَّتِي تُحاكُ لأُمَّةِ الإسلامِ - وفي قلبِها مصرَ - أم تهجمتُم على الفُتيا من أجل أن يكونَ لكم قولٌ سائرٌ بين النَّاسِ، حتَّى لا تُتهموا بأنَّكم خارجُ الأحداثِ، حتَّى وإن كان قولُكم سيترتَّبُ عليه شرٌّ مستطيرٌ، وتتكلمونَ فيما لا تعلمونَ عواقبَهُ، ولم تقفوا على حقائقِهِ؛ فخيرٌ لكم إذن أن تكونوا أحلاسَ بيوتكم على أن تكونوا شركاءَ في فتنةٍ لا يعلمُ حقيقةَ ما يدورُ فيها إلَّا اللهُ سبحانه وتعالى.

خامساً: إن كان فضيلتكم معنيينَ بالتبيينِ وإظهارِ الأحكامِ الشَّرعيَّةِ في مُستجدَّاتِ الأمورِ ونوازلِ الأُمَّةِ وما ينوبُها من دواهيٍ وفتنٍ فلماذا إذن لم تُبينوا حكمَ الموجودينَ في رابعةٍ والنهضةِ وبقيةِ ميادينِ مصرَ؟ وقد تحقَّقَ وجودُ أسلحةٍ - قلَّتْ أو كَثُرَتْ - مع بعضهم، مع وجودِ الشَّحنِ المستمرِّ، والتعبئةِ الجهاديَّةِ الَّتِي تحضُّ على الاستشهادِ مع وجودِ الأكفانِ، الأمرُ الَّذي كانَ يندُرُ بعواقبِ وخيمةٍ خاصَّةً مع وجودِ النِّساءِ والأطفالِ،

فلماذا لم تُصدروا بياناً بحكم الموجودين في هذه الميادين؟، وهل من حمل السلاح على الدولة حُكْمه حكم قطع الطريق؟ أم يدخل حكم البغاة؟ أم أن غلاة التكفير - وكانوا متوافرين بالاعتصامات - حكمهم حكم الخوارج؟ لماذا لم تتكلموا؟ ألا أنتم - حفظكم الله - توافقونهم على ما هم عليه؟ وهذا ما جعل بعض أعضاء مجلس الإدارة يخرجون في مسيرات إلى رابعة، وبعضهم خطب على المنصة وقد وصلكم خبرهم، إذن فالأمر قد عمّت به البلوى فلماذا الصمت؟ صمت هنا، واستفاضة في الفتاوى هناك!!

أفتونا مأجورين فقد طفح الكيل وأصبحنا لا ندري نحن في جماعة أنصار السنة التي أسسها الأئمة السلفيون الأعلام أم نحن في فرع تابع لجماعة الإخوان المسلمين؟ وما كان لي أن أعتب على بعض الأعضاء بعد أن تلبس قائد المسيرة وإمام الجماعة الذي كان ينبغي أن يكون جنة لنا من الوقوع في الفتن، أقول: قد تلبس بالوقوع في الفتنة".

سادساً: لماذا لم تبينوا حكم المظاهرات والاعتصامات والانتخابات؟ ومن من أئمة السلفية المعاصرة أجازها؟ فإذا خرج النساء - يا أئمة السلفية - فالأمر يشتد قبحا ويعظم نكراً؛ فإذا استُخدمت كدروع في العمليات الجهادية المزعومة أليس ذلك يستدعي منكم كلاماً؟ فمتى ستتكلّمون إن لم تتكلّموا الآن؟ ثم تزول الحيرة حينما نعلم أن فضيلتكم تخطبون في مسجد العزيز بالله وهو مأوى لجماعات التكفير القطيعة، وخروجها في هذه المظاهرات أمر معلوم ومتواتر؛ فهل تستطيعون أن تذكروا هذه الأمور على منبر العزيز بالله وتبينوا حكم الشرع فيها؟

سابعاً: لقد استوقفتني عبارات في بيان اسطنبول الذي أصدره التنظيم الدولي للإخوان المسلمين والذي وافق عليه فضيلتكم وتحملون بذلك وزره:

أ- كونه يصدر من دولة شبه معادية لمصر، ألم يكن ذلك يستوقفكم لما سترتب عليه من توريط لجماعة أنصار السنة الدعوية في مصر فأين حكمثكم؟.

ب- تسمية ما حدث انقلاباً، وهذا فيه ما فيه وقد بينا سابقاً أنكم جاريتم الإخوان في هذا الأمر مع أن الشرع يعتبر الانقلاب طريقة لشرعية الحاكم، ويسميه الحاكم المتغلب.

ج- الكلام عن حادث الحرس الجمهوري بأسلوبٍ يُذكرنا بقناة الجزيرة القطريّة؛ فهذا كلامٌ غيرٌ محرّر، ولا يجوز لأهل العلم الاعتمادُ عليه لما فيه من نشر الأكاذيب والشائعات، وقد تقرّر أنّ " آفة الأخبار رواؤها؛ فهل تتصوّرون أنّ رجال القوّات المسلّحة يقتلون المصلّين العزّل - الرّكع السّجود -؟ إنكم توافقون القرضاوي حينما قال: إنّ هذا العمل لا يفعله اليهود؛ فتريدون أن تُبعضوا الجيش إلى شعبه؛ فماذا نقول عن هذا العمل؟ " أتركه لذكائكم!!".

استوقفني ما ذكر في البيان من الاستدلال بقصّة عثمان رضي الله عنه الذي بايعه أهل الحل والعقد، وكما قال ابن تيمية: "بايعه أهل الشّوكة والسّلطان"، ثمّ جاء المنافقون في غيبة أهل الحل والعقد - فقد كانوا إمّا في الجهاد وإمّا في الحجّ - وأرادوه على خلع نفسه من الخلافة، وكان معه النص من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "يا عثمان عسى الله أن يلبسك قميصاً؛ فإن أردك المنافقون على خلعه فلا تخلعه حتّى تلقاني"، ومعاذ الله أن يُطلق رسول الله صلّى الله عليه وسلّم على أهل الحل والعقد الذين عقدوا لعثمان البيعة لفظ "المنافقون"؛ فأين هذا ممّا حدث مع مرسي؟ إنّ الذين أرادوا خلعه هم معظم شعب مصر ومعهم جميع المؤسسات من جيش وشرطة ومخابرات وقضاء... إلخ؛ فهل كلّ هؤلاء منافقون؟ إنّنا نشم رائحة التّكفير البغيضة للمجتمع بأسره، وما أظنكم يا فضيلة الدّكتور توافقون على هذا، ثمّ لماذا تستدلّون بنصف الخبر وتركوا النّصف الآخر؟ أمّا النّصف الآخر الذي كان ينبغي أن نتأسّى به، ونُخبر النّاس به، ونُشيعه بين النّاس للقضاء على الفتنة وحققنا للدّماء فهو كما يلي:

"عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، قال: كنت مع عثمان في الدّار فقال: أعزم على كلّ من رأى أنّ لي سمعاً وطاعةً إلاّ كفّ يده وسلاحه".

وعن ابن سيرين قال: جاء زيد بن ثابت إلى عثمان فقال: هذه الأنصار بالباب؛ قالوا: إن شئت أن نكون أنصار الله مرّتين كما كنّا مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم نكون معك فقال عثمان: أمّا القتال فلا . وقال عثمان رضي الله عنه لعبيده: "كلّ من وضع سلاحه فهو حرّ لوجه الله" وهذه الآثار في المصنّف لابن أبي شيبة بإسناد صحيح.

قلت: فمن استدلّ بالخبر الأوّل وهو في غير موضع الاستدلال كان يجب عليه أن يستدلّ بالأخبار الأخرى التي تبين موقف الأُمّة من حقن الدّماء؛ لكن من تسوّر الفتنة، وتجرأ على الفتوى رتب على هذا الذي نقله عن عثمان كلاماً بعيداً كلّ البعد عن أصول الاستدلال، ومُعرقاً في الفتنة والدّماء؛ فقالت الفتوى: "الواجب المتعيّن على أهل كلّ دين وملة من المصريين، وعلى المسلمين منهم خاصّة السّعي في استنقاذه ورده إلى ولايته... إلخ"

يعني أصبح تخلصُ مُرسيّ من أيدي خاطفيه فرضَ عينٍ على كلّ مسلمٍ؛ بلٍ وغيرِ مسلمٍ؛ فهل تقولُ بذلك يا فضيلةُ الدكتور؟ فلماذا إذن لمَ تحملُوا السِّلاحَ أنتم وأولادُكم؟ أم تُفتونَ شبابَ الأُمّةِ بما لا تفعلونه أنتم وأولادُكم " كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ".

د- قالَ البيانُ: "إِنَّ ما قامَ به العسكرُ مع بعضِ الأحزابِ العلمانيّةِ و..... هو من التآمرِ والخيانةِ والانقلابِ على الشرعيّة".

ثمَّ قالَ البيانُ: "إِنَّ الَّذِينَ انقلبوا على الرَّئيسِ يضعونَ البلادَ بذلك على حاقّةِ هاويةٍ سحيقةٍ من الحربِ الأهليّةِ.....".

ثمَّ يستمرُّ البيانُ في تهديدِ الشَّعبِ والجيشِ بقوله: "إِنَّ الواجبَ الشرعيَّ يَحْتِمُ على قيادةِ الجيشِ أن تردَّ الأمورَ إلى نصابها، وأن تُعلّقَ على النَّاسِ بابَ شرٍّ ومحنةٍ، وأن تعلمَ أَنَّ الانقلابَ على أوّلِ رئيسٍ منتخبٍ في تاريخِ مصرٍ ستكونُ عاقبتهُ وبالاً ودماراً إِلَّا أن يشاءَ اللهُ شيئاً".

أهذا كلامٌ يا فضيلةُ الدكتور الرَّئيسِ العامِّ؟، أيكونُ التَّلويحُ بالخرابِ والدمارِ للبلادِ من أجلِ إرجاعِ مُرسي؟ ثمَّ أسألُ فضيلتكَ باللهِ تعالى هل يستحقُّ مُرسي كلَّ ذلك؟ هل قامَ الرَّجُلُ بتطبيقِ الشرعيّة؟ لن أُعدّدَ خطاياهِ وإمّا سأذكّرُكم بأمرٍ واحدٍ ألا وهو: قضيةُ الضُّباطِ الملتحينَ، وموقفهُ السَّلبيّ منها، مع أَنَّهُ كان من أيسرِ ما يكونُ أن يُصدرَ قرارًا بإرجاعهم إلى الخدمةِ، وما المانعُ من أن يكونَ هناكَ ضباطٌ شرطةٍ مُلتحينَ؟ أليسَ القائدُ الأعلى للقوَّاتِ المسلَّحةِ مُلتحيًا؟ ولا تقولوا لي: إِنَّ يَدَهُ كانتَ مغلولَةً؛ فهذا كلامٌ لا يليقُ بكم، وإمّا الرَّجُلُ استطاعَ أن يُلغِيَ الإعلانَ الدُّستوريَّ ويعملَ بدلًا منه، ويُقيلَ المجلسَ العسكريَّ السَّابقَ، ويُوقفَ العمليّةَ نَسْرَ، ويُسَلِّ يدَ الأمنِ والقوَّاتِ المسلَّحةِ عن الرِّدِّ على القتلَةِ والإرهابيينَ في سيناءَ، ويُفرجَ عن أعدادٍ غفيرةٍ من القتلَةِ والإرهابيينَ بدونَ عِلْمِ الأمنِ، ويُعيّنَ رئيسًا للدِّيوانِ هو خالُ أيمنِ الظَّواهريِّ ومحمَّدِ الظَّواهريِّ ويصبحُ الأمنُ القوميُّ مكشوفًا!! هذا الرَّجُلُ أَكانَ يعجزُ عن إعادةِ الضُّباطِ الملتحينَ إلى وظائفهم؟

من أجل ما سبق وغيره الذي أحجمتُ عن كتابته قرَّرتُ أن أتقدَّم باستقالي من مجلس إدارة جمعية أنصار
السُّنة المحمديَّة؛ نظرًا لانحراف رئيسها وبعض أعضاء المجلس عن أصول أهل السُّنة والجماعة، وعن القانون
المنظَّم للجمعيات، والذي على أساسه صُرح للجمعية بمباشرة أعمالها الدَّعويَّة.
فأرجو من فضيلتكم التَّكرُّم بعرضها على السَّادة الفضلاء أعضاء مجلس الإدارة ليتَّخذوا ما يرونَ بشأنها
ويتحمَّلوا المسؤولية كاملةً أمام الله أولاً ثمَّ أمام الجمعية العموميَّة للجماعة.

وفَّقكم الله لما يحبُّ ويرضى

أخوكم/ عادل السيّد عبد السَّلام

2013/9/15